أثر رأس المال البشري على الناتج المحلي في السودان

Impact of Human Capital on the Gross Domestic Product (GDP) in Sudan

د. نسرين محمد الطيب محمد: محاضرة في جامعة النجم الساطع، ليبيا

Dr. NISSREEN MOHAMMED ELTYBE MOHAMMED: Lecturern at Al-Najm Al-Sate'a University, Libya

Email: nisreen.omkareem@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.56989/benkj.v4i10.1261

الملخص:

تناول البحث موضوع أثر رأس المال البشري على الناتج المحلي في السودان، وتكمن إشكالية البحث في إلى أيّ مدى ساهم رأس المال البشري في زيادة الناتج المحلي الإجمالي في السودان، حيث هدف البحث إلى دراسة الإطار النظري للموارد البشرية والتعرف عليها، وإبراز اختلالات وتشوهات الاقتصاد السوداني عبر مراحله المختلفة التي مر فيها إلى أن وصل آخر المنحنيات الخطيرة. أيضاً تقديم الموارد والتي تُعد المحور الأساسي في حل المشكلة في الاقتصاد السوداني. واعتمد البحث على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي في وصف وتعريف الموارد البشرية والاقتصاد الوطني. وبناء على ذلك قد خلص إلى النتائج التالية: أهمية رأس المال البشري في مجال التنمية حيث يُعد تطوير وتدريب الكوادر البشرية والتخطيط للقوى العاملة أحد أهم العوامل في التنمية الاقتصادية، أظهر البحث وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استثمار الموارد البشرية وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، كما أظهر وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استثمار الموارد البشرية وانخفاض معدلات البطالة، كما أن هناك العديد من التحديات التي تعيق الاستخدام الأمثل لرأس المال البشري والمتمثل في توظيف القوى العاملة في السودان. أيضاً خرج البحث بعدة توصيات منها: التخطيط الجيد لرؤوس الأموال البشرية ووضع سياسات لتنمية الموارد البشرية في السودان، والاهتمام بالكوادر الموجودة وتأهيلها وتوفير حوافز مادية مغرية لهم لضمان عدم التفكير في السفر إلى الخارج، أيضاً حل المشاكل التي تعيق الاستخدام الأمثل لرأس المال البشري والمتمثل في توظيف القوى العاملة في السودان، وأن الاهتمام بالبنيات التحتية لرؤوس الأموال من خلال مراكز التدريب والاستقطاب.

الكلمات المفتاحية: رأس المال – رأس المال البشري – الناتج المحلي – الاقتصاد السوداني

Abstract:

This research addresses the impact of human capital on gross domestic product (GDP) in Sudan. The problem of the research revolves around how much human capital has contributed to increasing the GDP in Sudan. The study aimed to explore the theoretical framework of human resources, recognize them, and highlight the imbalances and distortions of the Sudanese economy over its various stages until it reached its current

critical status. Additionally, the resources, which are deemed the core of addressing the problems in the Sudanese economy, were presented.

The research relied on historical and descriptive analytical methods to describe and define human resources and the national economy. Based on this, the following results were reached: the importance of human capital in development, as developing and training human resources and planning the workforce are among the most critical factors in economic development; the research confirmed a statistically significant relationship between the use of human resources and the increase in GDP; a statistically significant relationship was also found between the use of human resources and the decrease in unemployment rates; and there are numerous challenges facing the optimal use of human capital in terms of employing the workforce in Sudan.

Several recommendations were made, including effective planning for human capital and establishing policies for human resource development in Sudan, focusing on existing personnel, qualifying them, and providing attractive financial incentives to ensure they do not consider migrating abroad. Additionally, addressing the challenges facing the optimal use of human capital in terms of workforce employment in Sudan and improving the infrastructure for human capital through training and recruitment centers was emphasized.

Keywords: capital – human capital – domestic product – Sudanese economic

الإطار المنهجي والدراسات السابقة:

المقدمة:

تعتبر الموارد البشرية هي الثروة الرئيسية للأمم، حيث إن رأس المال المادي والموارد الطبيعية رغم أهميتهما وضرورتهما، لن يكون لهما قيمة دون العنصر البشري الكفء والمدرب والمعد إعداداً جيداً، فالبشر هم القادرون على استغلال هذه الموارد وتسخيرها في العمليات الإنتاجية للحصول على أقصى إشباع ممكن مما يؤدي إلى تحقيق الرفاهية، إن العنصر البشري بفضل قدرته على الاختراع والابتكار والتطوير يمكنه التغلب على ندرة الموارد الطبيعية ويوسع من إمكانيات المجتمع الإنتاجية.

فالثروة الحقيقية للمجتمع تكمن أساساً في إمكانيات أفراده ومدى إدراكهم وقدراتهم العلمية والتكنولوجية، الأمر الذي يدفع المجتمع إلى وضع مسألة تنمية الموارد البشرية أولوية قصوى في أثناء عملية التخطيط، وذلك باعتبارها من أهم العوامل التي تسهم في تسريع عملية التنمية الاقتصادية الشاملة، ومثالاً على ذلك بعد أن دمرت الحرب العالمية الثانية البنية الاقتصادية لمعظم دول أوروبا توقع العديد من الاقتصاديين أن إعادة بناء هذه الدول سيأخذ وقتاً طويلاً، إلاّ أن دهشتهم كانت كبيرة عندما اكتشفوا أن الفترة الفعلية التي استغرقتها عملية إعادة البناء كانت أقل بكثير مما توقعوه، إذ أهملوا أهمية رأس المال البشري وركزوا على أهمية رأس المال المادي فقط.

إن زيادة رأس المال المادي لن تؤتى ثمارها في عملية التنمية الاقتصادية ما لم ترافق بزيادة الخبرات والمعرفة بنفس المعدل على الأقل، ولذا يجب أن تتوسع النظرية التقليدية للاستثمار لتشمل الاستثمار في الموارد البشرية، حيث إن الاستثمار الأمثل هو استثمار العقول والكفاءات البشرية خاصة في الدول النامية التي تحتاج بشدة إلى هذا النوع من الاستثمار، فبذلك يمكنها استخدام مواردها المتاحة بكفاءة اقتصادية عالية، وتوفير الخبراء المحليين بدل الاستعانة بالخبراء الأجانب للمساعدة في تشغيل أحدث ما وصلت إليه اختراعات الدول المتقدمة.

مشكلة البحث:

تتمثل الموارد بالنسبة للاقتصاد الوطني في بناء اقتصاد قوي قادر على الصمود في وجه الضغوطات الاقتصادية المتاحة وتتمحور مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي: إلى أي مدى ساهمت الموارد البشرية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي؟ ويتفرع من هذا السؤال:

- ما هو وضع الموارد في الاقتصاد السوداني؟
- ما هي الإجراءات الأساسية التي تتخذها الدولة لحماية وترشيد استغلال هذه الموارد البشرية؟

أهمية البحث:

تتجلى أهمية في عدة جوانب:

- الأهمية العلمية: حيث تتمثل الأهمية العلمية في إثراء المكتبة العربية وسد الفجوة الموجودة في هذا المجال من البحوث.
- الأهمية العملية: تتضمن النتائج والتوصيات التي ستتوصل إليها الدراسة.

أهداف البحث:

أهداف البحث تشمل ما يلي:

- دراسة الإطار النظري للموارد البشرية والتعرف عليها.
- إبراز اختلالات وتشوهات الاقتصاد السوداني عبر مراحله المختلفة التي مر فيها إلى أن وصل آخر المنحنيات الخطيرة.
- عرض الموارد والتي تعتبر المحور الأساسي لمعالجة المشاكل في الاقتصاد السوداني.

فروض البحث:

- الفرضية الأولى توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استثمار الموارد البشرية وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.
- الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استثمار الموارد البشرية وانخفاض معدلات البطالة.

مصادر جمع البيانات:

تتمثل مصادر جمع البيانات في الكتب والمراجع والمجلات والأوراق العلمية والرسائل الجامعية والتقارير والنشرات والإنترنت.

منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي في دراسة وتعريف الموارد البشرية والاقتصاد الوطني.

حدود البحث:

- الحدود الزمانية: 2010–2020م.
- الحدود المكانية: الخرطوم، وزارة المالية والاقتصاد الوطني.

الدراسات السابقة:

1. دراسة أحمد (2015): تناولت الدراسة أثر التغير في عرض النقود في الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في السودان، تهدف هذه الدارسة إلى معرفة أثر عرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي والتضخم، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام البرنامج القياسي (EVIEWS) بالاعتماد على المصادر الثانوية لجمع البيانات، وتتمثل فرضيات الدراسة في وجود علاقة طردية بين عرض النقود وكلا من الناتج المحلي الإجمالي والتضخم، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود علاقة طردية بين عرض النقود وكلا من الناتج المحلي الإجمالي والتضخم، ومن أبرز التوصيات التي توصلت إليها الدراسة خفض الإنفاق الحكومي، والاهتمام بزيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال إصلاحات تستهدف زيادة الإنتاجية، وتشجيع المنتجين لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

2. دراسة سعيد (2015): تعد التنميّة الاقتصادية أحد أهم الأهداف التي تسعى دول العالم لتحقيقها، كأساس في تقدم المجتمعات ومقياس لرفاهيتها، هذا الأخير الذي يتأتى من خلال رأس مال بشري قادر على زيادة الإنتاجية وتحسين فرص العمل ورفع المستوى النوعي لحياة المجتمع، إلا أن عملية إعداد هذا الرأسمال تتطلب وجود نظام تعليمي وتكويني كفؤ وفعال من جهة، وتوافر أرفع مستوى صحي ممكن باعتباره مفتاحا لزيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية من جهة أخرى، ولهذا أجمعت الدول سنوياً على رصد مخصصات مالية ضخمة لكل من قطاع التعليم والصحة، ووعياً من الجزائر بكل هذا وفي إطار البرامج التنموية التي طبقتها الجزائر، أولت الحكومة في برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة ما بين 2010-2014م الذي تتخذه لمواصلة وتدعيم مسار التنمية لمكانة متزايدة الأهمية بالاستثمار في رأس المال البشري، وهي إشارة إلى مغادرتها الاقتصاد النامي إلى الصناعي المتقدم.

3. دراسة نادية ابراهيم (2013م) تناولت الدراسة دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة، تكمن أهمية الدراسة في الجامعة التي تساهم في ترقية مجتمعهم وتطويره وتحقيق التنمية المستدامة والتي لا يمكن تحقيقها إلا بتنمية رأس المال البشري، والتي توصلت إلى أن التعليم يعد من أهم وسائل تنمية رأس المال البشري، ويساعد على سد احتياجات الأفراد ويساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، والذي تعود فوائده على التنمية البشرية، وتعتبر الجامعة من أهم المؤسسات التعليمية التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال أدائها لوظائفها، ومن خلال التكوين الجامعي، تعمل الجامعة على تنمية رأس المال البشري عن طريق تقديم برامج تعليمية في شتى أنواع التخصصات للطلاب بقصد إعدادهم

وتأهيلهم للحياة ليكونوا قادرين على التكيف مع البيئة الحياتية والعملية والإسهام في تنمية مجتمعاتهم.

4. دراسة إبراهيم (2012): تناولت الدراسة دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر، وتمثلت الأهمية في دور رأس المال البشري وازدياد الاهتمام بهذا العنصر مقارنة برأس المال المادي في إطار مرحلة النمو المدعوم التي تلت مرحلتي النظام المالتوسي وما بعد النظام المالتوسي والتي تحقق النمو فيها بفضل تراكم كبير في هذا العنصر وتسارع للتطور التكنولوجي. وإن كانت قد بدأت هذه المرحلة على مستوى الدول المتطورة منذ نهاية القرن التاسع عشر إلا أنها لم تبدأ على مستوى بعض الدول المتأخرة من آسيا وأمريكا اللاتينية إلا مع نهاية القرن العشرين، في حين ما زالت كثير من دول إفريقيا تعيش المرحلة الثانية من مسار التطور الاقتصادي العالمي، وقد تبين أهمية رأس المال البشري من خلال الأهمية الكبيرة لمستوى التعليم ومستوى المهارات في زيادة الإنتاج. والجزائر ما زالت تبذل الجهود منذ الاستقلال من أجل الرفع من حجم هذا العنصر والاستفادة منه في عملية البناء والتنمية من خلال البحث عن البرامج المثلى الكفيلة بضمان تراكم رأس المال البشري بالكمية والنوعية الكافيتين وموائمته مع متطلبات الاقتصاد الجزائري.

5. دراسة وراق (2009): تناولت الدراسة أثر تغير عرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف والمستوى العام للأسعار، وتمثلت مشكلة البحث في أن هناك متغيرات تؤثر في عرض النقود مما يدفع عرض النقود بالضرورة للتأثير على المتغيرات الكلية، وهذا بدوره يحدث اختلالاً كبيراً في الاقتصاد يتمثل في عدم الاستقرار، ويهدف البحث إلى دراسة وتحليل أثر التغيير في عرض النقود على المتغيرات الاقتصادية من خلال توصيف وتقييم نموذج قياسي، واتبع البحث المنهج الوصفي والاستقرائي والتحليلي الإحصائي، وعليه تم التوصل إلى عدة نتائج منها شهدت فترة الدراسة ارتفاعاً ملحوظًا في عرض النقود كما أن معدل النمو الفعلي تجاوز المستهدف في معظم سنوات الدراسة نتيجة للإصلاحات الهيكلية التي تمت والتي تهدف إلى زيادة القاعدة الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل وتحفي القطاع الخاص للقيام بدور كبير في النشاط الاقتصادي، أيضاً شهد معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً ملحوظا خلال فترة الدراسة، ومن أهم التوصيات لابد من تحديد الحجم الأمثل للسيولة في الاقتصاد لضمان أن يكون التوسع في عرض النقود متسقاً مع الأهداف الاقتصادية الكلية للدولة والمتعلقة بالنمو والتضخم، أيضاً تطوير السياسة النقدية من خلال التنسيق بينها وبين السياسات الاقتصادية الكلية وتطوير أدواتها وتطوير الأدوات غير المباشرة مع التناسق بينها لتسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض معدلات التضخم واستقرار سعر الصرف.

الإطار المفاهيمي:

المبحث الأول: رأس المال البشري والاقتصاد السوداني

تمهيد:

يعد العنصر البشري من أهم أصول المؤسسة على الإطلاق، وأساس ثروتها، ويمكن القول بأن المورد البشري هو العامل الحقيقي في نجاح المؤسسات. نتيجة لدور رأس المال البشري في الناتج القومي في عصرنا الحالي، أصبحت قضية تنمية رأس المال البشري من أهم القضايا وأكثرها إلحاحاً، حيث تساهم في تطوير الكفاءات البشرية وصقلها في جوانبها العلمية والعملية والفنية والسلوكية، حيث إن المؤسسات الحكومية واحدة من المؤسسات التي تسعى في نهاية المطاف إلى تحقيق أهدافها من أجل جذب التمويل اللازم لتمويل أنشطتها وديمومتها، ويتعين على المؤسسة العمل على تطوير وتحسين رأس مالها البشري.

مفهوم رأس المال البشري: لقد بذل العديد من الكتاب والباحثين والمهتمين بموضوع الموارد البشرية وتنميتها جهوداً كبيرة في تحديد أبعاد وشرح مفهوم رأس المال البشري بدءا من ظهوره وحتى الآن. وبناءً على ذلك قدمت الدراسات والأدبيات السابقة مجموعة من التعريفات لرأس المال البشري، التي قد تتشابه أحياناً وتختلف أحياناً أخرى حسب رؤية وهدف صاحبها، ونستعرض فيما يلي مجموعة من التعريفات لمفهوم رأس المال البشري:

يعرف (Michel): "رأس المال البشري بأنه القيمة المحسوبة القادرة على دعم الإنتاجية والابتكار وخلق فرص العمل وتعزيزها" .[1].

"يعرف رأس المال البشري على أنه مجموعة من القدرات والخبرات والمهارات البشرية المتباينة في مستوى أدائها العاملة في المؤسسة حالياً أو التي ستهيئ للعمل مستقبلاً أو المعطلة منها بسبب حوادث أو إصابات العمل والإجازات أو الغياب اللاإرادي والتي ينطبق عليها الحد الأدنى من وصف ومواصفات الوظيفة على أقل تقدير وتقع عليها مسؤولية تنفيذ الأهداف العامة للمؤسسة"[2].

[1] Michel foury . ressource humaine stratégie et création valeur une économie du capital humain la nouvel imprimerie la ballery 58 211 clamenc d'impression: 11088. imprime en France, p21

[2] عادل، حروشي المفرجي (2003): رأس المال الفكري وطرق قياسه وأساليب المحافظة عليه"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، د.ط، ص9.

ويرى (Black): "على أنه أصل غير ملموس ضمن طاقات المؤسسة، وهذا الأصل يدعم ويعزز الإنتاجية وعمليات الإبداع والابتكار وعمليات تشغيل العاملين، وهو يتفاوت بين مؤسسة وأخرى فقد يكون وافراً ومهماً في مؤسسة ما، وقد يشهد حالة من الضعف والتراجع في مؤسسة أخرى"[1].

وبصفة عامة ،يمكن تعريف رأس المال البشري بأنه مجموع الخبرات والمعارف والمهارات والحماس والإبداع بالإضافة إلى الصفات التي يمتلكها العاملون في المؤسسة ويستثمرونها في العمل .[2]

كما يعرف كل من عادل المفرجي وأحمد صالح، رأس المال البشري بأنه "مجموعة القدرات والمهارات البشرية المتباينة في مستوى أدائها العاملة في المنظمة حالياً أو التي ستهيئ للعمل مستقبلاً أو المعطلة منها بسبب حوادث وإصابات العمل والإجازات أو الغياب اللاإرادي والتي تنطبق عليها الحد الأدنى من وصف ومواصفات الوظيفة على أقل تقدير، وتقع عليها مسؤولية تنفيذ الأهداف العامة للمنظمة.[3]

من خلال استعراض المفاهيم المتعلقة برأس المال البشري، ترى الباحثة أن رأس المال البشري يرتبط بالدرجة الأولى بالفرد، أي ما يمتلكه من مجموعة المعارف والمهارات والخبرات العلمية والعملية والقدرات والإبداع والابتكار، ليؤثر بمجموعة على الوظائف المختلفة التي يؤديها ذلك الفرد وخصوصاً عند ارتباطه بالعمل لدى الشركات والمؤسسات. وبناءً على ذلك يمكن تعريف رأس المال البشري بأنه مزيج من المهارات والقدرات والإمكانات والخبرات والمؤهلات العلمية التي يمتلكها أو يكتسبها الأفراد وقدرتهم على العمل ضمن فرق وتعاونهم في إنجاز مهامهم، بحيث يتم استغلال مجمل هذه الطاقات واستثمارها لتحقق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي.

أهمية رأس المال البشري:

على مر العصور، شيدت الحياة إنجازات مذهلة تؤكد وتدلل على القدرة البشرية المذهلة في تشييد الصروح الهائلة للحضارة البشرية (بوجهها الإنساني واللاإنساني). ويتمتع العنصر البشري كوحدة اقتصادية بقيمة كبيرة في دعم عملية الإنتاج، ونتيجة لتفوق الطاقة الإنتاجية للإنسان وتميزها على جميع أشكال الثروة الأخرى، يمكن اعتبار العنصر البشري أهم عناصر الإنتاج على

[1] Black, S, E, Inch, L, M (1996), Human capital investment and productivity, American Economies review.

[2] عبد الستار، العلي (2012): مدخل إلى إدارة المعرفة، عمان: دار المسيرة، ص343.

[3] المفرجي، عادل؛ وحرشوش، صالح (2003): الإنفاق على رأس المال الفكري وأثره في نجاح الشركات الصناعية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي لجامعة العلوم التطبيقية الخاصة، عمان: د.ن، ص9.

الإطلاق. يعتبر الاقتصاديون أن رأس المال البشري هو العنصر الأساسي في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويرون أن العمليات اللازمة لتوفير الوسائل المادية المطلوبة لتحقيق مستوى مناسب من التطور العملي والتكنولوجي ورفع معدلات التنمية لن تؤتي ثمارها دون أن يكون العامل البشري هو المحرك الرئيسي للعملية بشرط أن يتمتع بمستوى ملائم من التطور والتفتح والاندفاع الذاتي.[1]

عناصر رأس المال البشري:

يتكون رأس المال البشري من الابتكار، (الكفاءة التخصصية)، والقدرة الاجتماعية. ويشير الابتكار إلى المقدرة على تقديم حلول جديدة بدلاً من الاعتماد المستمر على الأساليب التقليدية، أما (الكفاءة التخصصية) فهي تعكس المستوى التعليمي والخبرة التي يمتلكها العاملون بالإضافة إلى المعرفة اللازمة لأداء الأعمال بشكل فعال. في حين تشير المقدرة الاجتماعية إلى مهارات التعامل والاقتران مع الآخرين وهي ضرورية لتعزيز التعاون بين الأفراد الآخرين في المنظمة لتحقيق الأداء المرغوب فيه[2]. كما يمكن تحديد أيضاً عناصر رأس المال البشري في المعرفة والمهارات والقدرات والتعاون بين العاملين، بالإضافة إلى الثقة والاحترام التي يبديها الأفراد عندما العمل ضمن فريق مما يساهم في إنجاز مهامهم بشكل جماعي.[3]

خصائص رأس المال البشري:

يتميز رأس المال البشري بخصائص رأس المال غير الملموس، حيث إنه رأس مال غير مادي، ويصعب قياسه بدقة، ورأس المال البشري سريع الزوال والفقد، حيث يتزايد مع الاستخدام، يمكن الاستفادة منه في مجالات متعددة وعمليات مختلفة في الوقت نفسه، كما يتجسد في الأفراد الذين يمتلكون الاستعداد لحمله واستخدامه بفعالية، ومن خصائص رأس المال البشري ما يلي:[4]

- محدودية رأس المال البشري: ترتبط إمكانية تراكم رأس المال البشري ارتباطاً وثيقاً بالقدرات الجسدية والعقلية للفرد، وبما أن تكلفة الاستثمار في تطوير هذا الرأس تزداد مع مرور الوقت فإن العوائد الناتجة عن هذا الاستثمار تكون محدودة بدورة حياة الفرد، وبالتالي فإن قدرة الفرد

[1] حاتم، بن صلاح أبو الجدائل (2012): رأس المال البشري، القاهرة: مركز الخبرات المهنية للإدارة، ص22.

[2] سعد، علي العنزي وآخرون (2009): إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ص12-13.

[3] حسن، رواية (2005): مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية، القاهرة: الدار الجامعية، ص84.

[4] بن عمار، حسيبة (2009): تكوين الموارد البشرية في المنظومة التربوية، الجزائر: جامعة قسنطينة، مذكرة ماجستير، ص18.

على تحقيق تلك العوائد تعتمد على مدى استعداده للتخلي عن العوائد المالية التي يمكن أن يحصل عليها في الحاضر مقابل عوائد مالية أكبر في المستقبل.

- خصوصية رأس المال البشري: إن هذا الأخير لا ينفصل أبدا عن مالكه، وهو ملازم له في كل زمان ومكان، لا يمكن تكوينه إلا بالمشاركة الفعلية والشخصية للأفراد، يتميز بالخصوصية كونه مرهونا بالقرار الذي سيتخذه الفرد، فيما يخص قرار الاستثمار في التكوين تحمله لمختلف التكاليف التي ستنجر عنه وتنازله عن جميع العوائد المالية التي سيحصل عليها في الحاضر مقابل إيرادات مالية عالية في المستقبل.
- عدم مرئية رأس المال البشري: أي أن المعارف والقدرات الممتلكة من قبل الأفراد لا يمكن تمييزها أو معرفتها من أول وهلة، حيث إن في بداية علاقة العمل لا تستطيع المؤسسة أن تتعرف على القدرات والكفاءات الحقيقية لأفرادها إلا بعد التعرف على الشهادات العلمية لهم والتي تحمل مؤشراً مهماً يتمثل في الاستثمار في التعليم والتي يحملها الفرد طوال فترة دراسته وتكوينه إلى جانب الخبرات والكفاءات والتجربة المهنية التي يتمتع بها الفرد من خلال مستويات الأداء والإنتاجية.

ثانياً: الاقتصاد السوداني

إن الحديث حول تطور الاقتصاد السوداني يتطلب موجزاً عن آثار التحولات السابقة كما يلي:

أولاً: فترة الحكم الثنائي (التركي/المصري) 1821: منذ العام 1824م، حينما أوضح (محمد علي باشا) أن الهدف وراء امتلاك السودان هو انتعاش التجارة مع مصر، وبدأ العمل في تشجيع زراعة المحاصيل ذات المنفعة المادية، كما قامت إدارة الحكم في تلك الفترة ببعض الإجراءات في مجالات مختلفة، منها إصدار الإدارة الحكومية عام 1857م قانونا لتنظيم الأرض عرف ب (اللائحة السعيدية للأطيان) بجانب أساليب تكنيكية حديثة مثل المحاريث والسواقي، كما اهتمت الحكومة بتعبيد الطرق في سبيل تحسين التجارة وتأمينها، وتعيين مشايخ لحفظ النظام في الأسواق للقيام بمهام الإشراف والحراسة الليلية، تميز السوق في تلك الفترة بالمحدودية وسيطرة الحواجز الطبقية والجغرافية بجانب اختلاف وسائل المقايضة، أما النظام الضريبي فكانت ترى فيه الحكومة مقياسا لقوة حكمها وتغلغلها في البلاد وانعكاسا لمدى فعالية أدائها .[1]

[1] يس، الحاج وآخرون (2005): التخطيط الاستراتيجي في السودان، السودان: المركز القومي للإنتاج الإعلامي، ص20.

ثانياً. تنظيم الأسواق: هناك بعض السلبيات تمثلت في قسوة السياسة الضريبية، واتباع أسلوب الاحتكار بجانب إدخال محاصيل جديدة قهرا، ويعتبر كل هذا العجز بجانب عدم المناخ الملائم لعمل المزارعين وتكريس إدارة الحكم على استقلال موارد السودان المادية والبشرية وفشلت في ذلك فترة الاستعمار (الانجليزي/المصري) (1899 – 1955) وفترة ما بعد الاستقلال: [1]

بدأ تاريخ الاقتصاد السوداني الحديث في عام 1899م مع الحكم الثنائي (الانجليزي/المصري) من (1899م – 1955م)، حيث إنشاء نظام عمل بسيط وفاعل مستنداً على سياسة أعدها اللورد كرومر، ركزت أهم موجهاتها على تجويد الإدارة وزراعة القطن بجانب توفير الوقود وتدشين نظام تعليم بسيط لتحقيق متطلبات الحكومة المباشرة، مثلت تلك الموجهات الأساس الاقتصادي للحكم الثنائي حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية في أربعينيات القرن الماضي، بانتهاء الحرب بدأت الدول الفقيرة بالإسراع نحو التنمية بمساعدة الدول الغنية، في السودان تم تكوين لجنة أسبقيات التنمية عام 1946م كأول لجنة لوضع الخطط الرئيسية لبرنامج خطة التعمير الخمسية الأولى (1946م–1955م)، بغرض التأكد من جدوى مشروعات إعادة البناء والتعمير ورفع التوصيات بأسبقيات التنفيذ، ثم حلت لجنة أسبقيات التنمية عام 1949م ليتم تكوين لجنة أخرى دائمة للصرف على مشروعات المجلس التنفيذي للحاكم العام، بنهاية الخطة الخمسية الأولى في يناير 1951م كُونت لجنة أخرى عرفت ب (لجنة التنمية) للقيام بحصر الموارد الطبيعية في السودان وبحث إمكانية حمايتها وتنميتها في المدى الطويل.[2]

ثالثاً: أزمة الديون الخارجية: ترجع جذور الأزمة إلى كثافة الاستدانة في السبعينيات والثمانينات من القرن الماضي، وبرغم توقف القروض والمساعدات الخارجية منذ عام 1989م إلا أن الدين ظل يتصاعد بسبب سعر الفائدة وارتفاع نسبة الديون الخارجية، خاصة ديون استيراد البترول، وقد وصل حجم الديون في العام 2001م (20 مليار دولار)، وفي العام 2015م وصل حجم الدين (45 مليار دولار) بسبب نسبة الفوائد الإجمالية والتعاقدية التأخيرية.

تعتبر الديون الخارجية من أهم المعوقات أمام تقدم ونمو الاقتصاد السوداني، فقد ساهمت هذه الأزمة في تدهور علاقات السودان مع المنظمات الدولية، وأصبحت مدخلا لهيمنة النظام الدولي الجديد وتحولاته، واتسم المسار التاريخي لتطور الاقتصاد السوداني بالاضطراب بين حالات

[1] عبد الوهاب، عثمان (2001): منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان، الخرطوم: مطابع السودان للعملة السودانية، ص55.

[2] المرجع السابق، ص56.

من الاستقرار واللا استقرار، ويرجع ذلك بصورة أساسية لاضطراب السياسات الاقتصادية والتنموية من جهة ولعدم الاستقرار السياسي طوال فترة الحكم الوطني من جهة أخرى.[1]

على الرغم من الجهود التنموية والإصلاحية التي بذلت لتحسين وضعية الاقتصاد السوداني إلا أنه مازال يعاني من اختلالات جوهرية تتعلق ببنائه الهيكلي، وتعتبر قضية الاقتصاد متداخلة، فهناك اقتصاد محلي واقتصاد قومي عالمي، وما يعنينا هو الاقتصاد السوداني الذي لابد من التحدث عنه بصورة متصلة نسبة لأنه اقتصاد تراكمي متصل في سلسلة زمنية هي عبارة عن فترات محددة فيها متغيرات اقتصادية يأخذ بعضها بعضا، ولابد لأي اقتصاد أن يستند إلى ماضيه وإلى التجارب السابقة والمتغيرات السالبة التي تأثر بها منذ الاستقلال المجيد وحتى هذه اللحظة.[2]

يمتاز الاقتصاد السوداني بثراء وتنوع موارده، مما يجعله عرضة للأطماع الخارجية، ويعتبر من أبرز مقومات الاقتصاد السوداني النشاط الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، فقطاع الزراعة هو الأكبر مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بنسبة تتراوح ما بين (35% – 45%) كما أن النسبة الأكبر من السكان ترتبط أعمالهم وأنشطتهم بهذا القطاع.[3]

يشكل القطاع الصناعي مقوما آخر من مقومات الاقتصاد السوداني، غير أن أثره ظل محدودا على مستوى البناء الهيكلي للاقتصاد القومي وعلى مستوى استيعاب القوى العاملة وعلى مستوى المساهمة في هيكل الصادرات، ويعتمد على بعض الصناعات التحويلية الخفيفة المرتبطة بالإنتاج الاستهلاكي المباشر مثل (صناعة السكر والصناعات الغذائية الأخرى وصناعة النسيج والأسمنت وغيرها من الصناعات التقليدية والأنشطة الحرفية).

مقوم آخر من مقومات الاقتصاد السوداني هو قطاع الخدمات الاقتصادية (كالنقل والاتصالات والمصارف)[4]، وهو القطاع الوحيد بين قطاعات الاقتصاد السوداني الذي حدثت فيه تطورات نوعية خلال العقدين الماضيين مقارنةً بما حدث في القطاعات الأخرى، أما قطاع الاتصالات فهو الاستثناء الأكثر وضوحا من حيث التطور الذي حدث فيه، وذلك بفضل الاستثمارات الكبيرة التي قام بها القطاع الخاص الأجنبي والمحلي منذ منتصف تسعينات القرن الماضي، حيث أصبحت خدمات الاتصالات تغطي أجزاء واسعة من مناطق السودان المختلفة،

[1] المرجع السابق، ص111.

[2] المرجع السابق، ص112.

[3] المرجع نفسه، ص113.

[4] أحمد، المجذوب (2011): واقع ومستقبل الاقتصاد السوداني، والتي جاءت في إطار سلسلة السودان وطن يسع الجميع، الخرطوم: منتديات الراصد، ص9–10.

وتعد الخدمات التي تقدمها الشركات العاملة في هذا المجال هي الأفضل والأكثر تطورا مقارنة بعدد من الدول العربية والإفريقية.

مقوم آخر من مقومات الاقتصاد السوداني هو قطاع السياحة، حيث يمتلك السودان إمكانات سياحية كبيرة تتوزع بين غربه (جبل مرة) وشماله (البجراوية والمناطق الأثرية) ووسطه (حظيرة الدندر) وشرقه (قرية عروس والحدائق المرجانية وسواحل البحر الأحمر).

أخيرا ثمة مورد اقتصادي يتمتع به السودان ويشكل مقوما أساسيا من مقومات اقتصاده وهو المورد البشري، حيث يعتبر السودان من الدول المأهولة بالسكان مقارنة بدول إفريقية وعربية أخرى، فقد بلغ تعداد سكانه (قبل انفصال جنوب السودان) مليون نسمة.

إن التحسن النسبي الذي طرأ على أداء الاقتصاد السوداني يعود بدرجة أساسية إلى دخول النفط ضمن مكونات الاقتصاد السوداني، وليس بسبب أي تغيير جذري في بنية الاقتصاد أو تحسن نوعي في أداء هياكله القائمة، وإلا لما ظل العجز قائما ومستمرا في الميزان التجاري للسودان، ولما تدهور سعر الجنيه السوداني.[1]

إن أغلب اقتصاديات العالم اليوم تواجه تحديات هائلة، فالكثير من سكان العالم يعيشون في حالة فقر، إذ تشترك الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء في هدف تقليص معدلات الفقر في مختلف أرجاء العالم، وتحقيق نمو اقتصادي أكبر ومن ثم زيادة رفاهية المجتمع[2].

وتتمثل التحديات الاقتصادية التي يلزم تجاوزها بغية الخروج من أزمته وتصحيح مساره الاقتصادي، فلابد من استعادة التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي من خلال السيطرة على التضخم وخفض معدلاته، واستقرار سعر الصرف عند سعر موحد ومنخفض نسبيا .[3]

الملامح العامة للاقتصاد السوداني: إن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي تعتبر إحدى مؤشرات الاقتصاد الكلي الهامة والتي تعبر عن مسار التطورات في البيئة الاقتصادية السودانية، والتي تتأثر بعوامل داخلية وخارجية، وأهم هذه العوامل الخارجية كانت الحروب الأهلية في الجنوب والغرب وكردفان والتقلبات في المناخ من زحف صحراوي وجفاف وسيول وفيضانات وتدفق أفواج اللاجئين من دول الجوار وغيرها، أما العوامل الداخلية والتي أثرت سلبا على نمو الإنتاج وبالتالي

[1] السيد، علي زكي (2011): واقع الاقتصاد السوداني منذ بداية الألفية الثالثة، ورقة مقدمة في ندوة بمركز الراصد للدراسات الاستراتيجية، الخرطوم، ص1.

[2] الصفار، فراس حسين علي (2023): قياس وتحليل أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في العراق، العراق، مذكرة ماجستير.

[3] السيد، مصدر سابق، ص2-3.

على نمو الاقتصاد السوداني، السياسات الاقتصادية التي أدت إلى اختلال بين الطلب والعرض الكليين وكذلك الخلل الهيكلي في الاقتصاد السوداني والتطورات السالبة في معدلات التضخم ونظام سعر الصرف.

لذا قد عانى الاقتصاد لفترة ممتدة من خلل المفاصلة وتراجع في الدخل الحقيقي وتدهور البنيات الأساسية وعجز كبير في الأمن الغذائي، ومّر الاقتصاد السوداني بظروف اقتصادية صعبة، ففي العام 1996م وصلت إلى مستوى يهدد الاقتصاد السوداني بالانهيار الكامل .[1]

وفي بداية الثمانينات بدأ انحسار تدفقات العون الخارجي بعد أن بدأت متأخرات سداد الديون الخارجية تتراكم منذ نهاية السبعينيات، ونتيجة للتشوهات في الهيكل الاقتصادي تعرض أداء الاقتصاد السوداني إلى أصعب أزماته خلال فترة الثمانينات، حيث وصل فيه معدل الناتج المحلي الإجمالي (1.2%) في المتوسط وبالتالي تدهور معدل دخل الفرد بحوالي (2.1%) سنويا.

إن البناء الاقتصادي في السودان يعكس بقدر كبير موقف البناء الاقتصادي لدولة نامية تخطو خطواتها الأولى في مسار التنمية، فالملامح الرئيسية التي تميز اقتصاديات الدولة النامية عن غيرها من الدول المتقدمة تسود بقدر كبير في السودان.

خصائص الاقتصاد السوداني:

بالنظر بإمعان في الاقتصاد السوداني نجد أنه لا يختلف كثيرا عن اقتصاديات الدول النامية، ويكاد ينطبق معها في خصائصها، وهناك العديد من الخصائص التي تميز هذه الدول عن الدول المتقدمة[2] .

وبالنظر إلى السمات التي تميز الدول النامية نجد أنها تطابق إلى حد كبير السمات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في السودان، فالملامح الرئيسية للاقتصاد السوداني توضح ضعف الهيكل الاقتصادي مقارنةً مع الهياكل الاقتصادية في الدول المتقدمة، وفي مجال تحدثنا عن السمات الرئيسية للاقتصاد السوداني لا يمكننا أن نغفل بأي حال وجود نسبة كبيرة من البطالة المقنعة بالبلاد، فاحتلال القطاع التقليدي لنسبة كبيرة من الإنتاج في البلاد واعتماد نسبة كبيرة من السكان في معيشتهم على هذا القطاع والقطاع الزراعي بشكل عام كلها مقومات لانطباق مؤشرات انتشار البطالة المقنعة في مثل هذا القطاع في السودان، وكذلك فإن السودان شأن الدول النامية

[1] المرجع السابق، ص4.

[2] عبد الرحمن، عبد المجيد (2011): سوق المال" ،مقالات صحيفة الخرطوم"، الخرطوم، الإصدارة الأولى: د.ن، ص5.

يتصف بضعف في عنصر القوى العاملة المدربة ذات الخبرات المتعددة والعليا والتخصصية، كما يتضمن مهارات فنية وخبرات إدارية وتنظيمية ضرورية للاستفادة من الموارد المتاحة للبلاد.

تعتبر أهم القطاعات التي يعتمد عليها الاقتصاد السوداني: هي الزراعة والصناعة بالإضافة إلى قطاع الخدمات، وتساهم هذه القطاعات بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.[1]

1. القطاع الزراعي: يتكون القطاع الزراعي من الزراعة والمحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية، ويعتبر هذا القطاع من أكبر القطاعات الاقتصادية، حيث يساهم في السابق بنسبة تقارب (40%) من إجمالي الناتج المحلي، وتوضح التقارير أن حوالي (80%) من السكان يعتمدون في معيشتهم على هذا القطاع، وعليه فإن هذا القطاع ذا أهمية خاصة في الاقتصاد السوداني، إلا أنه بعد استخراج البترول واعتماد الدولة على عائداته، تم إهمال هذا القطاع مما أدى إلى انخفاض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت مساهمته للأعوام 2014م و2015م (28.5%) و(27.9%) على التوالي.
2. القطاع الصناعي: بدأت الصناعة في السودان كنتيجة طبيعية للظروف التي أحاطت بالبلاد بعد الحرب العالمية الثانية من شح لاحتياجات السوق المحلية من المنتجات الصناعية والخفيفة، وقد ظهرت صناعة صغيرة تهدف لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية للبلاد مثل مصانع الصابون، ومعاصر الزيوت، والحلويات، ومصنع أسمنت عطبرة 1949م ومصنع تعليب اللحوم كوستي 1952م، ومصانع الادوات المنزلية، والزجاج، والسجاير، وعليه فعند استقلال السودان في يناير 1956م كانت الاستثمارات في الصناعة قد بدأت خطواتها الأولى في هذا المجال.[2]

تتركز الصناعة في السودان على الصناعات التحويلية التي تعتمد بشكل أساسي على المنتجات الزراعية، حيث تزدهر كل من صناعة النسيج والسكر والزيوت، وتبلغ كمية إنتاج الزيوت حوالي (3 ميلون طن) والتي تتعامل مع زيوت بذرة القطن وعباد الشمس والفول السوداني والسمسم، بالإضافة للصناعات التحويلية الأخرى مثل صناعة (الإيثانول) في مصنع سكر كنانة، ويعتبر السودان أول دولة عربية منتجة للإيثانول حيث بلغ إنتاجه (30 مليون لتر) عام 2011م.

3. قطاع الخدمات: يعتبر من القطاعات التي ساهمت بشكل فعال في الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة، حيث بلغت مساهمته في الأعوام 2014م و2015م (48.4%)

[1] وزارة المالية والاقتصاد الوطني، جمهورية السودان، العرض الاقتصادي لعام 2014م، ص43.
[2] المرجع السابق، ص44.

و(49%) على التوالي، ويتكون القطاع من (الخدمات التحويلية في السودان – خدمات المؤسسات المالية – النقل والمواصلات – البناء والتشييد – التجارة والفنادق والمطاعم – التمويل والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال – المجتمع والخدمات الاجتماعية – الخدمات الخاصة غير الربحية – الرسوم على الواردات). نلاحظ ارتفاع نسبة هذا القطاع من (48.4%) في العام 2014م إلى (49%) في العام 2015م ويرجع ذلك لارتفاع مساهمة بعض القطاعات المكونة له[1].

واقع الاقتصاد السوداني:

لتوضيح الواقع الاقتصادي للسودان يجب أن تُبنى الرؤية الاقتصادية الشاملة على منهج متكامل للقطاعات الاقتصادية التي تتضمنها:

1. القطاع النقدي: ويشمل السياسة النقدية وسعر الصرف وإدارة النقد.
2. القطاع المالي: ويشمل الموازنة بشقيها المصروفات والإيرادات.
3. القطاع الإنتاجي الحقيقي: ويساهم كل من القطاع النقدي والمالي في تطويره وتمكينه.

وبناءً على تلك المعطيات يتم استقراء واستخلاص النتائج وهي التي يتم دعمها بواسطة المؤسسات الاقتصادية المعنية، ويعاني الاقتصاد السوداني منذ أكثر من عقدين من الزمان من ملامح أساسية تتمثل في:[2]

1. جمود وتراجع القطاع الإنتاجي، وقد انعكس ذلك على معدل النمو الذي أصبح ينمو بصورة سالبة، ذلك أن الحصول على السلعة يتطلب الصرف عليها بصورة أكبر من قيمتها الحقيقية.
2. زيادة معدلات البطالة المقنعة.
3. تراجع مستوى الخدمات كما وكيفا وتراجع البُنى التحتية.
4. انخفاض معدلات الاستثمار وهجرة رأس المال الداخلي وارتفاع كلفة الإنتاج بسبب ضعف الإنتاجية للعامل السوداني.
5. ضعف دور الأداء النقدي والمالي قبل وضع الاستراتيجية الشاملة عام 1992م والتي تضمنت حزمة من السياسات في سعر الصرف وكيفية إدارته، كما ناقشت أغلب قضايا

[1] المرجع نفسه، ص45.

[2] المرجع نفسه، ص46.

الاقتصاد السوداني، وقد تبعتها عدة برامج اقتصادية، هي البرنامج الاقتصادي الأول، والثاني، والثالث، وقد استهدفت كسر الجمود وتحريك الاقتصاد.

صعوبة التنبؤ بواقع ومستقبل الاقتصاد السوداني: من الصعوبة التنبؤ بواقع ومستقبل الاقتصاد السوداني وما ستؤول إليه الأمور في ظل المتغيرات العديدة بالإقليم وعدم حسم القضايا العالقة بين الجنوب والشمال، كما أن الواقع الحالي لا يعكس المستقبل لأنه غير واضح، مما يتطلب اتخاذ مبادرات جديدة لدفع الاقتصاد نحو الأمام بعيداً عن الأنماط السياسية التقليدية، والعمل على تنمية الموارد وإنتاج السلع البديلة وإحلال الواردات وعدم الاعتماد بشكل كبير على الاستثمارات الأجنبية لأنها ترتبط بالعديد من الحسابات الحساسة وقد لا تأتي في الوقت المناسب ولا تحقق الأهداف المرجوة في كثير من الأحيان[1]، هذا لا يعني إلغائها، ولكن يجب تحديد المجالات التي تعمل فيها تلك الاستثمارات. وتفادي سلبياتها، فلا توجد حاجة للاستثمارات التي تجلب عمالة أجنبية قد تكون متوفرة في السودان كالمطاعم والنظافة وغيرها من المجالات التي لا تتطلب عمالة أجنبية، يجب بدء مبادرات جديدة والابتعاد عن النمطية السائدة في إدارة الشئون الاقتصادية بهدف زيادة وتنمية الموارد، وإحلال الواردات وتنمية الصادرات، كما يجب التوزيع العادل للتنمية وعدم تركيزها في المركز، وإيجاد مصادر تمويل بديلة وتوجيهها للتنمية وإلى مشاريع تنموية ذات مردود اقتصادي.

المبحث الثاني: الناتج المحلي الإجمالي

يمر الاقتصاد السوداني بمنعطف تاريخي ففي غضون العقد الماضي، كانت صادرات النفط تمول النمو الاقتصادي القوي: بحلول عام2012، كان الاقتصاد قد نما بأكثر من الضعف عما كان عليه عام 1999 غير أنه عقب انفصال جنوب السودان عام2011 تراجع إنتاج النفط بنسبة 75%، وانخفضت الإيرادات أكثر من النصف، ودخل الاقتصاد حالة من الركود وثمة خيارات صعبة يجب اتخاذها الآن كي يتسنى وضع الاقتصاد على مسار للنمو المستدام في المستقبل.

أولا. مفهوم الناتج المحلي الإجمالي:

يعرف الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بأنه القيمة النهائية للسلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة غالبا تكون سنة. ومن طرق حسابه طريقة الناتج أو القيمة المضافة، وتبعاً لهذه الطريقة فإن الناتج المحلي الإجمالي يساوي مجموع القيم المضافة في جميع قطاعات الاقتصاد،

[1] محمد، إبراهيم كبج، استمرار ارتفاع معدلات الفقر، ورقة مقدمة من المركز العالمي للدراسات الإفريقية، ص2.

وذلك من خلال تجميع قيمة المنتجات من السلع والخدمات بالأسعار الجارية مع استبعاد قيم السلع والخدمات الوسيطة، المشاركة في العملية الإنتاجية (يتبع السودان هذه الطريقة) .[1]

طريقة الدخل ووفقا لهذه الطريقة يعتبر الناتج المحلي الإجمالي مجموع دخول عناصر الإنتاج التي تساهم في العملية الإنتاجية، فزيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد تقود لتوفير موارد مالية للاستيراد، حيث إن مشروعات التنمية تعتمد على واردات السلع الاستثمارية، بالتالي فإن زيادة عائدات الصادرات تؤدي لزيادة الناتج المحلي الإجمالي [2].

سجل الناتج المحلي الإجمالي معدل زيادة سنوية قدرها 3.29% خلال الفترة (1975-1979)، الأمر الذي يشير إلى الثبات النسبي في حجم الناتج المحلي، ومن حيث القطاعات يحتل القطاع الزراعي الصدارة، يليه قطاع التجارة، ثم قطاع الخدمات، فقطاع النقل والمواصلات. وبذلك يمكن القول إن أثر الناتج المحلي الإجمالي على الصادرات كان أثراً محايداً خلال النصف الثاني من السبعينات .[3]

ويشير تقرير UNCTAD إلى أن متوسط معدل النمو في السودان خلال عقد الثمانينات 1980-1990 وصل إلى رقم سالب (-1.9%)، فقد شهدت الأعوام 83/82 إلى 85/84 نمواً سالباً في الزراعة وصل أقصاه في موسم 85/84 بنسبة (-23.6%) وفقاً لبيانات البرنامج غير المنفذ 1989/1988-1992/1991م.

الناتج المحلي الإجمالي هو مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج المتاحة في المجتمع المعني، حيث إن بعض عناصر الإنتاج قد لا تكون مملوكة للدول المعينة فالمعروف أن هنالك عناصر إنتاج ملك لدول أخرى[4].

إذ إن هنالك عوائد لعناصر الإنتاج تتدفق خارج الدولة، والأخرى تتدفق إلى الداخل من العالم الخارجي ويطلق على الفرق بين التدفقين اسم صافي دخل عناصر الإنتاج من الخارج، وبالتالي يعتبر الناتج المحلي الإجمالي هو الناتج القومي الإجمالي مطروحا منه صافي دخل عناصر الإنتاج من الخارج[5] .

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (نوفمبر 1983م)، ص6.

[2] المرجع السابق، ص7.

[3] يوسف، عمران(2011): أثر النمو الاقتصادي على التنمية البشرية في السودان، الخرطوم، مجلة جامعة بخت الرضا، العدد الثاني، ص5.

[4] المرجع السابق، ص6.

[5] عبدالناصر، العبادي وآخرون (2000): مبادئ الاقتصاد الكلي، عمان: دار الصفاء للنشر، ص28.

صحيح أن الناتج المحلي الإجمالي لا يحتسب قيمة جميع السلع والخدمات المنتجة، بل يركز فقط على قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة، وهي تلك السلع الموجهة إلى المستهلك الأخير أو النهائي، كذلك نجد أن هنالك سلعا وخدمات لا تدخل ضمن قيمة الناتج المحلي الإجمالي لأنها لا تباع ولا تشترى في الأسواق، ومع ذلك فإنها تشكل جزءًا هاماً في إنتاج الاقتصاد النهائي مثل الخدمات التي تقدمها الحكومة في مجالات الأمن وإطفاء الحرائق والقضاء والدفاع وغيرها، لذلك قدر الاقتصاد هذه الخدمات بالتكلفة التي يتحملها دافع الضرائب، ولا يعتبر هذا تقييما عمليا ولكنه أفضل حل عملي قدم في هذا المجال.

تستدعي الضرورة إهمال بعض أنواع الإنتاج النهائية لأسباب عملية، وبشكل خاص نشير هنا إلى السلع غير السوقية التي تنتج لتلبية الاحتياجات الشخصية مثل الخدمات التي تقدمها ربات البيوت، والتجارة في الممنوعات التي يتم بيعها خارج الأسواق، وذلك لإدخال قيمتها عند بيعها في سوق السلع وهي جديدة، وذلك حتى لا تحسب قيمتها مرتين.

يؤثر رأس المال البشري بشكل كبير على الناتج المحلي في السودان: حيث تشير التقديرات أن نحو 30% من العاملين في السودان يعملون لدى أسرهم وعلى الرغم من حصولهم على دخل من عملهم إلى أنهم يعيشون تحت خط الفقر. ومع ذلك تُظهر الدراسة الحالية أن قاعدة المهارات المتاحة في البلاد لا تزال محدودة، مما يؤثر سلباً على الإنتاجية والنمو الاقتصادي في البلاد وتطلعاتها إلى تنفيذ استراتيجيات جديدة لتنويع مصادر الدخل والموارد الاقتصادية والانتقال من هيمنة القطاع الزراعي إلى إدخال قطاعات جديدة كالصناعة والصناعات التحويلية والخدمات.[1]

يتميز الطابع الديمغرافي للسودان بتنوع جوانبه واختلافاته القبلية والعرقية والدينية للنسيج الاجتماعي والثقافي، والهجرة الداخلية والخارجية الكبيرة، بالإضافة إلى التغيرات المستمرة في الهياكل الديموغرافية، والتي نتجت أيضاً عن الصراعات المستمرة التي استمرت لأكثر من عقدين، وتؤثر هذه التغيرات على التوزيع السكاني والموارد البشرية في البلاد.

يقدر تعداد السكان والمساكن الخامس (شهر أبريل من عام (2008) مجموع السكان في السودان) الشمال والجنوب (بحوالي 39،1 مليون نسمة، حيث مثلت النساء 48.7 في المئة من السكان. كما أشار التعداد في ذلك الوقت أيضا إلى أن حوالي 30.9 مليون سوداني يقيمون في شمال السودان و8.2 مليون في الجنوب، وهو ما يوفر تقديرا تقريبيا للسكان بعد انفصال الجنوب في عام 2011.

[1] أبو العباس، فضل المولى كجوك (2013): إدارة المواد البشرية، ط2، الخرطوم، دار جامعة الخرطوم للطباعة والنشر، ص23.

أولاً: الإنفاق التنموي على الموارد البشرية:

يعد من أهم أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تستخدمها الحكومات لتحقيق أهدافها، ويعتبر الإنفاق العام أحد أكثر الأدوات شيوعاً لتحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف السياسات بما فيها التنمية البشرية المرتبطة بالرعاية الصحية والتعليم وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي.

ويعتبر الإنفاق على التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية من الأولويات الأساسية في الإنفاق التنموي، نظراً لأن هذه القطاعات تشكل الركائز الأساسية للتنمية البشرية، وفي هذا الإطار أولى السودان اهتماما كبيرا بتنمية موارده البشرية وذلك من خلال تضمين أهداف الخطط التنموية التي وضعت الإنسان في عملية التنمية باعتباره وسيلتها وغايتها في آن واحد.[1]

وتأكيدا على ذلك، ازدادت الأهمية النسبية للإنفاق على الموارد البشرية بشكل ملحوظ حيث ارتفعت النسبة من 21% في الخطة التنموية الأولى إلى 57% في الخطة التنموية الثامنة، وعند إضافة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية والصحية إلى الإنفاق على الموارد البشرية باعتبارهما معا جزءاً من الإنفاق على التنمية البشرية ارتفعت نسبة هذا الإنفاق في الخطة التنموية الثامنة لتصل إلى 76% (منتدى الرياض الاقتصادي، 2007م).

بلغ متوسط الإنفاق على تنمية الموارد البشرية خلال الفترة 2000م – 2017م إلى إجمالي النفقات الحكومية 20،1% وهي تتوافق بشكل نسبي مع ما تم تخصيصه في الخطط التنموية، في المقابل يلاحظ أن الإنفاق الحكومي الجاري كنسبة إلى الإنفاق الحكومي الإجمالي بمبلغ 77،4% ومتوسط الإنفاق الرأسمالي كنسبة إلى الإنفاق الإجمالي 22،6% خلال الفترة 2000م–2017م.

ويتبين أن الإنفاق الجاري كنسبة إلى الإنفاق الإجمالي شيد تراجعا وانخفض من 92% في عام 2000م ووصلت إلى 78% في عام 2017م، بالمقابل تصاعد الإنفاق الرأسمالي كنسبة إلى الإنفاق الإجمالي من 8% في عام 2000م، ووصل إلى 22% في عام 2017م، وهذا يعكس التصاعد النسبي في الإنفاق على التنمية البشرية وزيادة الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات، ويعكس جهود الحكومة نحو تعزيز الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل، هذا التوجه يسهم أيضاً في دعم النمو الاقتصادي وتقليل الاعتماد على قطاع النفط حيث تزداد مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.[2]

ثانياً: تنمية الموارد البشرية في السودان الخطط والسياسات:

[1] المرجع السابق، ص24.

[2] المرجع السابق، ص25.

مع تسارع التطورات التقنية الحديثة برزت الحاجة الملحة لتنمية الموارد البشرية وخاصة للقوى العاملة، حيث أصبح إعدادها بشكل صحيح أمرا ضرورياً لمواكبة احتياجات سوق العمل وتلبية متطلباته المتغيرة وتطويره لمواكبة المستجدات، وترتبط تنمية الموارد البشرية ارتباطا وثيقا بالاستثمار في التعليم والتدريب، حيث يعزز هذا الاستثمار القدرة على زيادة الإنتاجية ورفع كفاءة العمل مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية .[1]

ومع تطور مفهوم تنمية الموارد البشرية والتغيرات المتسارعة في مختلف المجالات زاد الاهتمام بتنميتها على الصعيدين العالمي والمحلي، وقد ارتبط هذا الاهتمام المتزايد بتنمية الموارد البشرية من قبل الحكومات ومنظمات العمال بالتوصيات الهامة والصادرة عن مجلس إدارة مكتب العمل الدولي الذي أكد على أهمية تحسين مهارات القوى العاملة وتطويرها لمواجهة تحديات سوق العمل الحديث وزيادة الإنتاجية. وعلى الصعيد المحلي أولى السودان اهتماما لتنمية الموارد البشرية خاصة مع تحولات العولمة وضرورة إكساب أفراد المجتمع مهارات ومعارف متجددة سيما العاملين بالدولة، وذلك في إطار تحقيق أهداف وبرامج الدولة بتنمية الكفاءات وتحقيق التنمية الاجتماعية وتخفيف حدة الفقر .[2]

الدراسة الميدانية:

أولاً. توصيف النموذج في الفترة 2010-2019م:

تستخدم نماذج الاقتصاد الكلي لدراسة العلاقات المتشابكة بين المتغيرات الاقتصادية، وتساهم في تحليل التأثيرات المتبادلة بينها، وتهدف هذه الدراسة إلى تطوير نموذج قياسي كلي لدراسة أثر رأس المال البشري على الناتج المحلي في السودان في الفترة 2010-2019. وقد تعتمد الدراسة على المنهجية العلمية لتحليل البيانات وفهم العلاقات بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي، وتدعم السياسات الاقتصادية والتنموية في البلاد، وأهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو توصيف النموذج لمراحل معدلات البطالة خلال فترة الدراسة وربطها بالسياسات النقدية المتبعة في السودان. وقد استندت الدراسة إلى النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية الحديثة لتحليل هذه العلاقة، ونظراً لوجود تميز ملحوظ في معدلات البطالة تم استخدام معادلة انحدار الخط البسيط لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة وتحليل تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي مما يوفر رؤية أعمق حول تأثير البطالة والسياسات النقدية على الاقتصاد السوداني.

[1] الفاتح، عباس القرشي (مايو 2008م): دراسة الصناعات التحويلية – الواقع وآفاق المستقبل- اتحاد الغرف الصناعية السوداني. الخرطوم.

[2] المرجع السابق.

توصيف النموذج:

أول وأهم خطوات البحث القياسي هي خطوة توصيف النموذج عند دراسة أي ظاهرة اقتصادية، ويقصد بالتوصيف تمثيل الظاهرة الاقتصادية بأسلوب رياضي وذلك من خلال صياغتها في صورة معادلة أو مجموعة من المعادلات، هذه الخطوة تساعد في تحليل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية بشكل كمي ومنهجي مما يمكن الباحث من فهم كيفية تأثير كل متغير على الآخر واستخدام النتائج في تقديم توصيات فاعلة لصانعي السياسات.

بناء النموذج يتضمن التالي: يحتوي نموذج هذه الدراسة على متغيرين رئيسين، حيث يمثل الناتج المحلي الإجمالي وتدفق النقود المتغير التابع في هذه المعادلة، أما البطالة فهي تعتبر المتغير المستقل الذي يستخدم في تحليل العلاقة مع الناتج المحلي وتدفق النقود.

تحديد متغيرات النموذج:

أ. يقوم الباحث بتحديد المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، حيث يعتبر الناتج المحلي الإجمالي هو المتغير التابع الذي يراد تفسيره ودراسته، أما المتغيرات المستقلة هي العوامل المؤثرة على الناتج المحلي الإجمالي.

ب. تشير النظرية الاقتصادية أن الكمية المطلوبة من النقود والناتج المحلي الإجمالي تتأثر بعدد من المتغيرات المفسرة ومن بينها السكان في سن العمل، والقوى العاملة.

ج. من الملاحظ أنه ليس من السهل تضمين جميع المتغيرات في دالة الطلب مما يتطلب تحديد المتغيرات الأساسية التي تؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي.

1. المتغير التابع في هذا السياق هو: الناتج المحلي الإجمالي الذي يعبر عن الكمية المطلوبة من النقود والنقد الأجنبي في القطاعات الاقتصادية في السودان في فترة الدراسة (2010–2019م).

2. المتغيرات المستقلة: تعتبر البطالة واحدة من المتغيرات التي تؤثر في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يتم التعامل مع السعر وتثبيت العوامل الأخرى على حالها، في هذا السياق ينظر للناتج المحلي الإجمالي كمتغير مستقل يؤثر على معدلات البطالة، التي تعود مشكلتها إلى العام (1990) بسبب تسريح الكثير من القوى العاملة بعد حرب العراق الإيرانية ووفود القوى العاملة العربية التي تشغل سوق العمل[1] .

[1] يوسف، حسام عبدالله، راضي، عيسى الشيخ (2022): أثر سياسات التقشف التوسعي في بعض متغيرات الاقتصاد العراقي :دراسة تحليلية ،العراق، جامعة الكوفة، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث مجلد 2، عدد12، ص13.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: توجد علاقة إحصائية بين استغلال الموارد البشرية وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

لاختبار فرضية الدراسة الأولى سيستخدم الباحث تحليل الانحدار الذي يساعد في تحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وبالتطبيق على المتغير المستقل الأول لهذا البحث يصل الباحث الآتي:

جدول (1) تحليل الانحدار لتحديد العلاقة بين المتغير المستقل الأول والمتغير التابع

م	المتغيرات	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	اختبار T	مستوى الدلالة المعنوية	القرار
1	الناتج القومي					
2	استخدام الموارد البشرية	0.376	0.141	3.036	.004	قبول

يتضح من الجدول ما يلي:

1. تشير نتائج التحليل إلى وجود ارتباط طردي بين استخدام الموارد البشرية كمتغير مستقل الأول والناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، وذلك وفقاً لقيمة معامل الارتباط التي بلغت معامل الارتباط (0.376).
2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2 0.141) مما يشير إلى أن استخدام الموارد البشرية كمتغير مستقل، الأول يفسر التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع بنسبة (14.1%)، بينما تفسر المتغيرات الأخرى غير المضمنة في النموذج 85.9%. من التباين في الناتج المحلي الإجمالي.
3. بلغت قيمة T المحسوبة (3.036) بمستوى دلالة معنوية (0.004)، وهي دالة عند مستوى معنوية أقل من (5%)، وتشير هذه النتيجة إلى وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين المتغير المستقل (استخدام الموارد البشرية) والمتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي)، مما يعني إثبات صحة الفرضية الأولى لهذا البحث.

الفرضية الثانية: توجد علاقة إحصائية بين استغلال الموارد البشرية وانخفاض معدلات البطالة:

لاختبار فرضية الدراسة الثانية سيستخدم الباحث تحليل الانحدار الذي يساعد في تحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وبالتطبيق على المتغير المستقل الثاني لهذا البحث يصل الباحث الآتي:

جدول (2) تحليل الانحدار لتحديد العلاقة بين المتغير المستقل الثاني والمتغير التابع

م	المتغيرات	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	اختبار T	مستوى الدلالة المعنوية	القرار
1	القوى العاملة المشغلين					
2	معدلات البطالة	0.469	0.220	3.978	.000	قبول

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

1. تشير نتائج التقدير وجود ارتباط طردي بين القوى العاملة المشغلين (المتغير المستقل الثاني) والناتج القومي (المتغير التابع)، وذلك من خلال قيمة معامل الارتباط، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.469).
2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2 0.220) وهذه القيمة تدل على أن القوى العاملة المشغلين (المتغير المستقل الثاني) يفسر التغيرات في معدلات البطالة (المتغير التابع) بنسبة (22.0%)، بينما تفسر المتغيرات الأخرى غير المضمنة في النموذج 78.0% وهي النسبة المتبقية من التباين في معدلات البطالة.
3. بلغت قيمة T المحسوبة (3.978) بمستوى دلالة معنوية (0.000)، وهي دالة عند مستوى معنوية أقل من (5%) وهذه النتيجة تدل على وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين المتغير المستقل الثاني (القوى العاملة المشغلين)، تفسر التغيرات والمتغير التابع (معدلات البطالة)، مما يعني إثبات صحة الفرضية الثانية لهذا البحث.

النتائج:

من خلال دراسة موضوع أثر رأس المال البشري على الناتج المحلي في السودان، وبالتطبيق على وزارة المالية والاقتصاد الوطني خلص الباحث إلى النتائج التالية:

1. أهمية رأس المال البشري تكمن في دوره الحاسم في التنمية الاقتصادية حيث يعتبر تطوير وتدريب الكوادر البشرية والتخطيط الجيد للقوى العاملة من أهم العوامل التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي.

2. أثبتت الدراسة وجود علاقة إحصائية بين استغلال الموارد البشرية وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.
3. أثبتت الدراسة وجود علاقة إحصائية بين استغلال الموارد البشرية وانخفاض معدلات البطالة.
4. هنالك العديد من التحديات التي تعيق الاستخدام الأمثل لرأس المال البشري وخاصة في توظيف القوى العاملة في السودان.
5. أثبتت الدراسة أيضا أن هنالك عمالة وافدة تستخدم في التوظيف في السودان مما يؤثر على العمالة الوطنية وخسران الكثير من الإيرادات.
6. يفتقر السودان إلى التخطيط الجيد لاستخدام القوى العاملة البشرية وكذلك إلى وضع استراتيجيات وطنية تهدف إلى النهوض بالاقتصاد الوطني.
7. ساهمت العمالة السودانية ورأس المال السوداني بشكل كبير في التنمية الاقتصادية على مر العقود حيث لعبت الكوادر السودانية دوراً محورياً في مختلف القطاعات الاقتصادية.
8. ساهمت هجرة بعض رؤوس الأموال البشرية السودانية إلى الخارج في فقدان الكثير من موارده وذلك نتيجة لعدم توفر الكوادر المؤهلة داخل البلاد.

التوصيات:

استناداً إلى النتائج التي توصل إليها الباحث، فإنه يوصي بالآتي:

1. تطوير خطة فعالة لرأس المال البشري ووضع سياسات تهدف إلى تنمية الموارد البشرية في السودان.
2. التركيز على الاهتمام بالكوادر الحالية وتأهيلها وتوفير حوافز مادية مغرية لهم لضمان عدم التفكير في السفر إلى الخارج.
3. معالجة المشكلات التي تعيق الاستخدام الأمثل لرأس المال البشري والمتمثل في توظيف القوى العاملة في السودان.
4. الاهتمام بالبنيات التحتية لرؤوس الأموال من خلال مراكز التدريب والاستقطاب.
5. التقليل من العمالة الوافدة إلى السودان وعدم استخدامها في التوظيف حتى لا يؤثر على العمالة الوطنية وخسران الكثير من الإيرادات.
6. إجراء المزيد من الأبحاث حول هذا الموضوع والتركيز على النتائج والتوصيات التي تسفر عنها هذه الدراسات.

قائمة المصادر والمراجع:

1. إبراهيم، نادية (2013): دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة جامعة المسيل، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس.
2. أبو العباس، فضل المولى كجوك (2013): إدارة المواد البشرية، ط2، الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للطباعة والنشر.
3. أحمد، المجذوب (2011): ورقة بعنوان واقع ومستقبل الاقتصاد السوداني، والتي جاءت في إطار سلسلة السودان وطن يسع الجميع، الخرطوم: منتديات الراصد.
4. بابا سعيد، لبنى (2015): دور الاستثمار في الرأس المال البشري في النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2005–2013م، الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي.
5. بن عمار، حسيبة (2009): تكوين الموارد البشرية في المنظومة التربوية، الجزائر، جامعة قسطنطينة، رسالة ماجستير غير منشورة.
6. حاتم بن صلاح، ابو الجدائل (2012): رأس المال البشري، القاهرة: مركز الخبرات المهنية للإدارة.
7. حسن، رواية (2005): مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية، القاهرة: الدار الجامعية.
8. سعد، علي العنزي وآخرون (2009): إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
9. السيد، علي زكي (2011): واقع الاقتصاد السوداني منذ بداية الألفية الثالثة، الخرطوم، ورقة مقدمة في ندوة بمركز الراصد للدراسات الاستراتيجية.
10. شريفي، إبراهيم (2012): دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر، "دراسة قياسية في الفترة من 1964–2010م"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية.
11. الصفار، فراس حسين علي (2023): قياس وتحليل أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في العراق، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، مجلد 3، عدد6، ص5.
12. عبد الرحمن، عبد المجيد (2011): سوق المال، "مقالات صحيفة الخرطوم، السودان، الإصدارة الأولى.
13. عبد الستار، العلي (2012): مدخل إلى إدارة المعرفة، عمان: دار المسيرة.
14. عبد الناصر، العبادي وآخرون (2000): مبادئ الاقتصاد الكلي، عمان: دار الصفاء للنشر.

15. عبد الوهاب، عثمان (2001): منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان، الخرطوم: مطابع السودان للعملة السودانية.
16. الفاتح، عباس القرشي (2008): دراسة الصناعات التحويلية الواقع وآفاق المستقبل، الخرطوم، اتحاد الغرف الصناعية السودانية.
17. محمد، إبراهيم كبج: استمرار ارتفاع معدلات الفقر، ورقة مقدمة من المركز العالمي للدراسات الإفريقية.
18. المفرجي، عادل حرشوش، صالح (2003): الإنفاق على رأس المال الفكري وأثره في نجاح الشركات الصناعية، عمان، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي لجامعة العلوم التطبيقية الخاصة.
19. المفرجي، عادل حروشي (2011): رأس المال الفكري وطرق قياسه وأساليب المحافظة عليه، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، د. ط.
20. المنظمة العربية للتنمية الزراعية (نوفمبر 1983).
21. موسى أحمد، نمارق (2015): أثر التغير في عرض النقود في الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في السودان، الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير، غير منشورة.
22. وراق، علي وراق (2012): أثر التغير في عرض النقود في الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في السودان، الخرطوم، جامعة أم درمان الإسلامية، رسالة ماجستير، غير منشورة.
23. وزارة المالية والاقتصاد الوطني، جمهورية السودان، العرض الاقتصادي لعام 2014م.
24. يس، الحاج وآخرون (2005): التخطيط الاستراتيجي في السودان، السودان: المركز القومي للإنتاج الإعلامي.
25. يوسف، حسام عبدالله؛ راضي، عيسى الشيخ (2022): أثر سياسات التقشف التوسعي في بعض متغيرات الاقتصاد العراقي: دراسة تحليلية، العراق، جامعة الكوفة، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث مجلد 2، عدد 12.
26. يوسف، عمران (2011): أثر النمو الاقتصادي على التنمية البشرية في السودان، السودان، جامعة بخت الرضاء، مجلة جامعة بخت الرضا، العدد 2.
27. Black,S, E , Inch ,L,M (1996): Human capital investment and productivity ,the American Economies review.
28. Michel foury . ressource humaine stratégie et création valeur une économie du capital humain la nouvel imprimerie la ballery 58 211 clamenc d'impression:11088 imprime in France, p21.